رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـــر
القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الثاني 2020م

أهم الملامح: عجز في ميزانية الربع الثاني 2020، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي

لمحات عن ميزانية النصف الأول من عام 2020م

- سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً قدره 143.3 مليار ريال سعودي في النصف الأول من عام 2020م، مقارنة بعجز بلغ 5.7 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- انخفض إجمالي الإيرادات بنسبة 36% على أساس سنوي ليبلغ 326 مليار ريال سعودي في النصف الأول من عام 2020م.
- تراجعت الإيرادات النفطية بنسبة 35% على أساس سنوي لتصل إلى 224.5 مليار ريال سعودي خلال النصف الأول من عام 2020م، في حين انخفضت الإيرادات غير النفطية بنسبة 37% على أساس سنوي لتبلغ 101.5مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات انخفاضا بنسبة 47% على أساس سنوي لتصل إلى 41.2 مليار ريال سعودي خلال النصف الأول من عام 2020م.
- انخفض إجمالي النفقات بنسبة 8% على أساس سنوي لتبلغ 469.4 مليار ريال سعودي في النصف الأول من عام 2020م.
- ارتفع الدين العام إلى 819.9 مليار ريال سعودي بنهاية النصف الأول من عام 2020م مقارنة بـ 677.9 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي 2019م.

عجز/ فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)

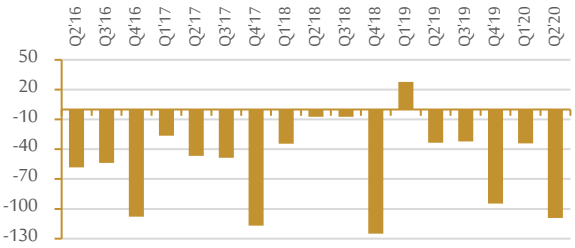

مؤسسة النقد تعلن الترخيص لشركتي "تاب" و"البرامج المتألقة"

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، الترخيص لشركتي خدمات مدفوعات وهما شركة تاب (Tap) وشركة البرامج المتألقة(BrightWare) ، وذلك بعد نجاح فترة تجربتهما عبر البيئة التشريعية التجريبية للمؤسسة (Regulatory Sandbox)الخاصة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة في المملكة.

كما تُعدّ هذه الخطوة لاحقة للقواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات التي تم إصدارها بتاريخ 5 / 6 / 1441هـ الموافق 30 / 1 / 2020م التي تبعها إصدار التراخيص لمقدمي خدمات المدفوعات (شركات التقنيات المالية).

وأكدت مؤسسة النقد سعيها المستمر لدعم منظومة قطاع المدفوعات والتقنيات المالية، ورفع مستوى فاعلية ومرونة التعاملات المالية، إضافة إلى تعزيز الابتكار في الخدمات المالية المقدمة، وذلك وفقاً للمعايير الدولية وبما يضمن استقرار القطاع المالي وعدالة التعاملات فيه؛ اتساقاً مع تطلعات برنامج تطوير القطاع المالي المنبثق من رؤية المملكة 2030، وتحقيقاً لأهداف الرؤية الاستراتيجية التي من أهمها التوجه نحو مجتمع غير نقدي.

الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول لعام 2020م(%)*

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2020م.
- جاء انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض القطاع النفطي بمعدل 4.6%، في حين سجل القطاع غير النفطي نموًا بنسبة 1.6% في الربع الأول من عام 2020م.
- شكل القطاع غير النفطي نسبة 59.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2020م مقارنة بنسبة 58.6% في الربع الرابع من عام 2019م.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

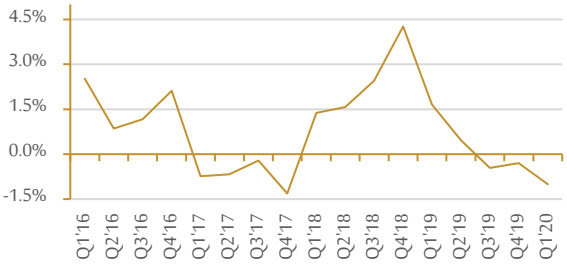

*استناداً إلى البيانات الأولية

مؤشر مديري المشتريات

انخفض مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى 47.7 نقطة في يونيو 2020م مقارنة بـ 48.1 نقطة في مايو 2020م. وسجل المسح للشهر الرابع على التوالي انكماشا في القطاع الخاص غير النفطي. وسجلت تراجعات أسرع في الصادرات والتوظيف والنشاط التجاري والعمل الجديد. وتشير قراءة المؤشر فوق 50 نقطة إلى حدوث توسع في النشاط، في حين تشير قراءة المؤشر تحت 50 نقطة إلى حدوث انكماش.

مؤشر مديري المشتريات

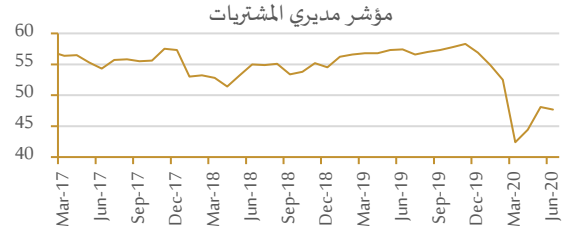

مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.5% على أساس سنوي في يونيو 2020م ليواصل معدلاته الموجبة بذلك للشهر السابع على التوالي. حيث شهد مؤشرا قسم الأغذية والمشروبات، والسلع والخدمات الشخصية المتنوعة زيادة بنسبتي 6.4% و1.8% على التوالي، في حين سجل قسم النقل انخفاضاً سلبياً بنسبة 5.2% في يونيو 2020م.

مؤشر أسعار المستهلك (على أساس سنوي)

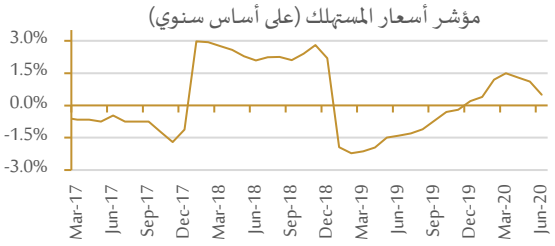

الاقتصاد الكلي والسوق المالية

مراجعة الاقتصاد الكلي

عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع بنسبة 78.3% على أساس سنوي لتبلغ 37 مليار ريال سعودي في يونيو 2020م مقارنة بـ 20.8 مليار ريال سعودي في يونيو 2019م؛ وقد بلغت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع 76.6 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2020م (بارتفاع نسبته 5.4% على أساس سنوي وبانخفاض نسبته 3.3% على أساس ربعي).

عمليات نقاط البيع (مليار ريال سعودي)

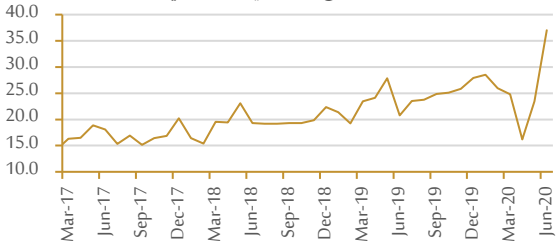

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 9 % على أساس سنوي وبنسبة 2.1% على أساس ربعي في يونيو 2020م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 12.8% على أساس سنوي، في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 1.4% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 9% على أساس سنوي وبنسبة 1.8% على أساس ربعي في يونيو 2020م.

نمو عرض النقود والودائع المصرفية

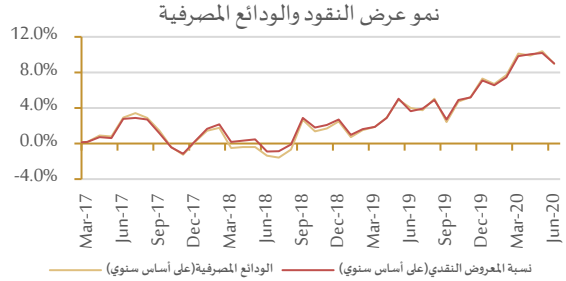

نمو الائتمان المصرفي (%)*

حقق الائتمان المصرفي (للقطاعين العام والخاص) نمواً بنسبة 13.2% في يونيو 2020م على أساس سنوي وبنسبة 2.3% على أساس ربعي. وشهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 12.3% على أساس سنوي وبنسبة 4.9% على أساس ربعي. وارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 13.2% في يونيو على أساس سنوي وبنسبة 2.3% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (على أساس سنوي) (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

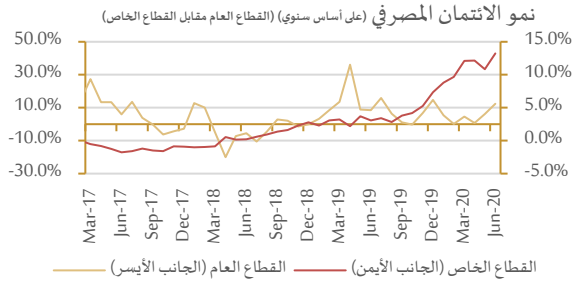

*الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

استقرت نسبة القروض المتعثرة للربع الخامس على التوالي عند 1.9% في الربع الأول من عام 2020م (أحدث البيانات المتاحة).

(نسبة) القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض

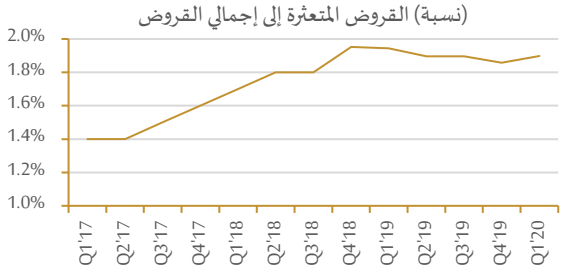

أسعار الفائدة

أبقت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) معدليّ إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس دون تغيير خلال الربع الثاني من عام 2020م. في حين كان آخر تخفيض للأسعار في مارس 2020م الماضي بمقدار 125 نقطة أساس لكل منهما. ويأتي ذلك استمراراً لنهج المؤسسة في تعزيز الاستقرار النقدي.

أسعار الفائدة (%)

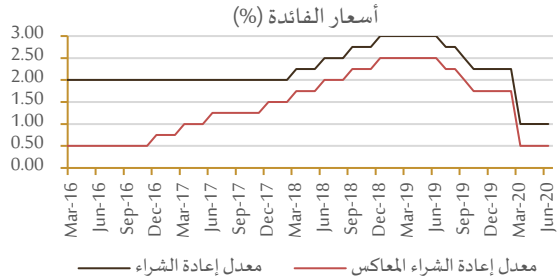

نظرة عامة على الأسواق المالية

مؤشر السوق الرئيسة (تداول)

ارتفع مؤشر سوق الأسهم السعودية (تداول) بنسبة 0.2% على أساس شهري في يونيو 2020م، في حين انخفض بنسبة 13.9% منذ بداية العام حتى تاريخه. كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية بنسبة 8.9% من 7,562 مليار ريال سعودي في مارس 2020م لتصل إلى 8,223 مليار ريال سعودي في يونيو 2020م

القيمة السوقية للأسهم

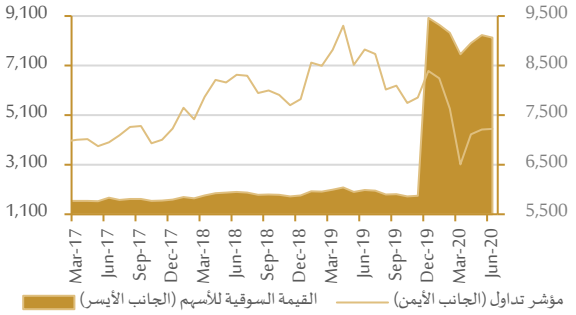

ملكية المستثمرين الأجانب

شهدت ملكية المستثمرين الأجانب في الأسهم السعودية ارتفاعا في الربع الثاني من عام 2020م إلى 2.08% بنهاية شهر يونيو من 2.02% في شهر مايو، حيث ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 2.2% على أساس شهري إلى 171.6 مليار ريال سعودي في يونيو 2020م مقارنة بقيمة 167.9 مليار ريال سعودي في شهر مايو 2020م.

ملكية المستثمرين الأجانب (%)

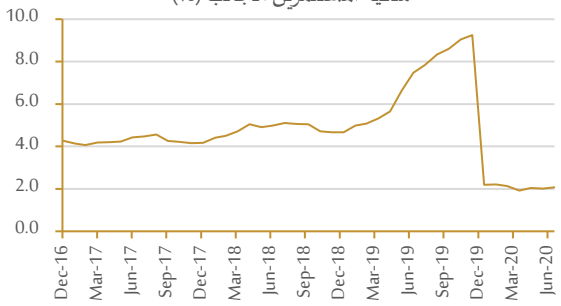

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

ارتفعت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الثاني من عام 2020م إلى 57.28% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 28.2% في الربع الأول من عام 2020م.

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

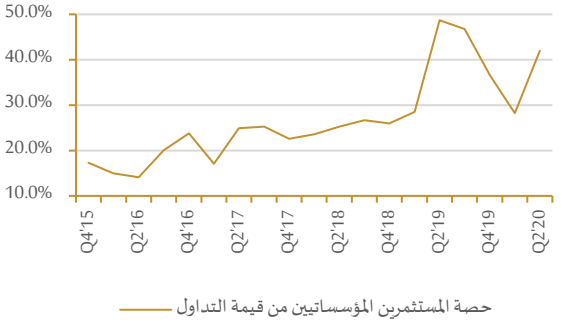

تركيز السوق في أكبر 10 شركات

انخفضت نسبة التركز لأكبر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية شهر يونيو من عام 2020م إلى 90.9% مقارنة بنسبة 91.2% في نهاية مارس 2020م، في حين قد بلغت 61.4% في نهاية سبتمبر 2019م.

القيمة السوقية لأكبر 10 شركات (%)

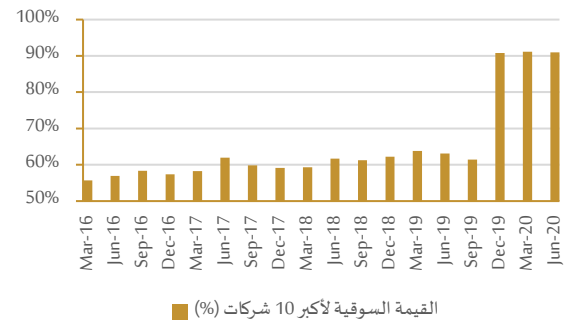

الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

انخفضت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 16.2% في الربع الأول من عام 2020م مقارنة بنسبة 16.9% في الربع الرابع من عام 2019م. وحققت الأصول المدارة ارتفاعا بنسبة 3.3% على أساس سنوي، في حين انخفضت بنسبة 3.7% على أساس ربعي إلى 481 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2020م من 500 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2019م .

الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

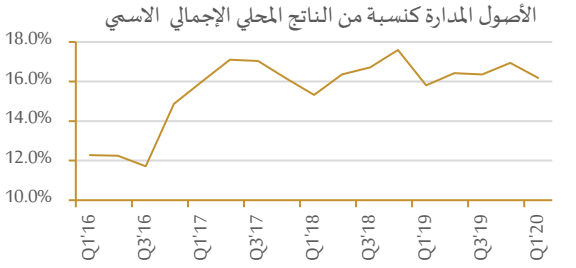

أهم اللمحات عن تطورات القطاع المالي

مؤسسة النقد تُعلن بدء إطلاق التراخيص للأنشطة المساندة لنشاط التمويل

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" بدء إطلاق التراخيص للأنشطة المساندة لنشاط التمويل، وذلك بالإعلان عن إصدار أول ترخيص لشركة ممارسة لهذا النشاط في المملكة، وهي الشركة الوطنية لخدمات التمويل لممارسة الأنشطة المساندة لنشاط التمويل، كشركة مساهمة مقفلة برأس مال يبلغ (80) مليون ريال.

وتأتي هذه الخطوة؛ انطلاقًا من دور المؤسسة الداعم لتمكين قطاع التمويل بالسماح بدخول أنشطة مساندة وجديدة لتعزيز القطاع ودعم الشركات وتسهيل أعمالها، وبما يتوافق مع دور المؤسسة في تعزيز الاستقرار المالي ودعم فُرص النمو والتطور الاقتصادي الذي تشهده المملكة نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م.

مؤسسة النقد تصدر القواعد المنظّمة لأعمال التأمين البنكي

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، صدور القواعد المنظمة لأعمال التأمين البنكي، وذلك في خطوة تأتي استمراراً لدورها في تطوير منظومة الخدمات المالية في المملكة ومواكبة أحدث التطورات التقنية حول العالم؛ بما يخدم أهداف المؤسسة من نمو قطاع التأمين وازدهاره ونشر الوعي والثقافة التأمينية.

وتهدف هذه القواعد إلى توسيع نطاق توزيع وتسويق منتجات التأمين عبر البنوك، والتيسير على العملاء للحصول على احتياجاتهم المالية كافة من مكان واحد، إضافة إلى تنظيم أعمال وممارسات التأمين البنكي في المملكة والعلاقات في ما بين شركات التأمين والبنوك في هذا الشأن، كما تُعدُّ وسيلةً لضمان وصول المنتجات التأمينية إلى المناطق النائية، وتيسيراً لوصول مختلف العملاء إلى منتجات الادخار.

مؤسسة النقد تستخدم تقنية سلسلة الكتل (BLOCKCHAIN) في الحوالات المالية مع البنوك المحلية

استخدمت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" مؤخراً تقنية سلسلة الكتل (Blockchain) لإيداع جزء من السيولة التي أعلنت ضخها في القطاع المصرفي خلال وقت سابق، وذلك ضمن إجراءاتها الهادفة إلى تعزيز إمكانات القطاع؛ للاستمرار في دوره بتقديم التسهيلات الائتمانية. وتأتي هذه الخطوة؛ امتداداً لجهود "ساما" في استكشاف وتجربة أبعاد التقنيات الحديثة، ومواكبة التوجهات العالمية للبنوك المركزية في تقييم آثارها على القطاع المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة النقد العربي السعودي من أوائل البنوك المركزية التي بادرت بتجربة استخدام تقنية سلسلة الكتل في الحوالات المالية، والتي تعد إحدى المبادرات الابتكارية التي أطلقتها المؤسسة، ضمن مساعيها الهادفة إلى تمكين وتطوير التقنيات المالية في المملكة، مثل: مبادرة فنتك السعودية (بالمشاركة مع هيئة السوق المالية)، والبيئة التشريعية التجريبية، والخدمات المصرفية الرقمية، والمدفوعات الرقمية.

مؤسسة النقد تصرح لتسع شركات تقنية مالية جديدة لتقديم الحلول الادخارية للأفراد والتمويل الجماعي بالدين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، التصريحَ لتسع شركات متخصصة في مجال التقنية المالية، التي تمثل دفعة جديدة للعمل تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox) لتنضم بذلك إلى قائمة الشركات المصرح لها سابقاً في الدفعتين السابقتين، ليصبح إجمالي الشركات التي تم التصريح لها من قِبل مؤسسة النقد ثلاثين شركة. وتأتي الدفعة الجديدة من الشركات في البيئة التجريبية؛ في إطار سعي مؤسسة النقد لإنجاز وتعزيز رقمنة الخدمات المالية والدفع نحو التحول الرقمي بالقطاع المالي، بما يتوافق مع متطلبات وأهداف برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية المملكة 2030.

مؤسسة النقد تنظم افتراضياً ورشة ساما للمالية الإسلامية في نسختها الثالثة

دشّن سعادة وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" للأبحاث والشؤون الدولية الدكتور فهد بن عبدالله الدوسري، يوم الخميس 19 شوال 1441هـ ورشة ساما للمالية الإسلامية في نسختها الثالثة، التي تُعقد افتراضياً تحت عنوان "دور المؤسسات الداعمة لصناعة المالية الإسلامية."

وشهدت الورشة مشاركة ما يزيد عن مئة مشاركٍ من خبراء ومهتمين في قطاع المالية الإسلامية، إضافة إلى المؤسسات ذات العلاقة وهي: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وصندوق النقد العربي. وناقشوا خلالها دور المؤسسات الداعم والمحفز في نمو قطاع المالية الإسلامية في ظل المخاطر غير المسبوقة، وما يطرحه ذلك من فرص وتحديات للجهات الرقابية والتشريعية والمؤسسات المالية الإسلامية على حدّ سواء. وتُعد الصناعة المالية الإسلامية ذات أهمية كبرى خصوصاً في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. كما تمثل صناعة المصرفية الإسلامية في المملكة ما يزيد على 23 % من إجمالي الصناعة المصرفية الإسلامية عالمياً.

تمديد مهلة الإفصاح عن التقارير السنوية لصناديق الاستثمار العامة والخاصة والقوائم المالية الأولية للشركات المدرجة

تماشياً مع الإجراءات الاحترازية التي أعلنت عنها الدولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وامتداداً للتدابير الاحترازية التي شرعت بها هيئة السوق المالية في ظل هذه الظروف الاستثنائية، ولتمكين صناديق الاستثمار العامة والخاصة من الالتزام بالمتطلبات النظامية الخاصة بالإفصاح عن التقرير السنوي للعام 2019م، أعلنت الهيئة عن قرارها المتضمن تمديد المدة النظامية لإتاحة التقارير السنوية لعام 2019م للجمهور وذلك لصناديق الاستثمار العامة والخاصة لمدة (20) يوماً إضافية لتكون خلال مدة لا تتجاوز (90) يوماً من نهاية فترة التقرير. إضافةً إلى ذلك، ولتمكين الشركات المدرجة من الالتزام بالمتطلبات النظامية الخاصة بالإفصاح عن المعلومات المالية الأولية، فقد أصدرت الهيئة قرارها بتمديد المدة النظامية للإفصاح للجمهور عن القوائم المالية الأولية للشركات المدرجة التي تنتهي فتراتها المالية الأولية في 1441/7/29هـ وفي 2020/2/29م وفي2020/03/31م، لفترة (20) يوماً إضافية لتكون خلال فترة لا تتجاوز (50) يوماً من نهاية الفترة المالية التي تشملها تلك القوائم.

هيئة السوق المالية تو افق على طلبي تصريح تجربة التقنية المالية

بناءً على نظام السوق المالية وتعليمات تصريح تجربة التقنية المالية، والتي تهدف إلى توفير إطار تنظيمي يدعم ابتكار التقنية المالية (فنتك) في السوق المالية بالمملكة، أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره بالموافقة على طلب تصريح تجربة التقنية المالية المقدم من شركة مضاربة المالية لإنشاء منصة لطرح أدوات الدين والاستثمار فيها، حيث سيكون بمقدرة شركة مضاربة المالية تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل المطلوب لمشاريعهم وذلك عن طريق ترتيب عملية طرح صكوك على المستثمرين المسجلين في المنصة. كما أصدر مجلس الهيئة قراره بالموافقة على طلب تصريح تجربة التقنية المالية المقدم من شركة منصة وثاق المالية لاستخدام تقنية السجلات الموزعة (DLT) لترتيب طرح الأوراق المالية وحفظها. وبناءً على هذا التصريح، سيكون بمقدرة شركة منصة وثاق المالية استخدام تقنية السجلات الموزعة (DLT) لترتيب طرح الأوراق المالية (طرح صكوك كمرحلة أولية) على المستثمرين، بالتنسيق مع المصدر والشخص المرخص له المعين من قبل المصدر كمستشار للطرح.

اكتمال انضمام السوق السعودي لمؤشر "فوتسي راسل" للأسواق الناشئة الثانوية

بدأ يوم الإثنين 2020/06/22م تنفيذ الفترة الثانية والأخيرة من المرحلة الخامسة لضم السوق السعودي لمؤشر "فوتسي راسل" للأسواق الناشئة الثانوية، وذلك بناءً على إغلاقات يوم الخميس 2020/06/18م. وكانت "فوتسي راسل" قد قررت تقسيم المرحلة الخامسة والأخيرة من ضم الأسهم السعودية إلى مؤشراتها إلى شريحتين، الأولى بنسبة 25% من المرحلة والتي تم تنفيذها في مارس الماضي، والثانية بنسبة 75% والتي اكتمل تنفيذها في يونيو 2020م.

إعفاء الشركات المدرجة من سداد المقابل المالي المحصل لهيئة السوق المالية لمدة عام، ومصدري أدوات الدين حتى نهاية عام 2025

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره بالموافقة على إعفاء الشركات المدرجة من سداد المقابل المالي المحصل للهيئة لمدة عام تبدأ من نهاية شهر يونيو 2020م عند تقديم طلب تسجيل الأسهم، ودراسة طلب تسجيل الأسهم، وتسجيل الأسهم وذلك لطلبات تسجيل وطرح أسهم جديدة من فئة أسهم سبق إدراجها من خلال زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية أو تحويل الديون. كما أصدر مجلس الهيئة قراره باستمرار إعفاء المُصدرين الراغبين في طرح أدوات دين طرحاً عاماً من سداد المقابل المالي المحصل للهيئة عند تقديم طلب تسجيل أدوات دين، وعند دراسة طلب تسجيل أدوات الدين، وعند تسجيل أدوات الدين وذلك حتى نهاية عام 2025م. وتأتي هذه الخطوة دعماً من هيئة السوق المالية في تخفيف الآثار الاقتصادية الناشئة من جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، وتماشياً مع الإجراءات الاحترازية التي سبق أن أعلنت عنها لمساعدة المشاركين في السوق المالية في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

إدراج صندوق البلاد المتداول للمتاجرة بالذهب كأول صندوق استثمار مؤشر متداول في مجال السلع

أعلنت السوق المالية السعودية (تداول) إدراج وبدء تداول وحدات صندوق البلاد المتداول للمتاجرة بالذهب كصندوق استثمار مؤشر متداول، اعتباراً من يوم الثلاثاء 2020/06/02م. وكانت هيئة السوق المالية قد وافقت في فبراير الماضي على طلب شركة البلاد للاستثمار طرح وتسجيل وحدات "صندوق البلاد المتداول للمتاجرة في الذهب" في السوق كوحدات صندوق استثمار مؤشر متداول مطروحة وحداته طرحاً عاماً.

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

وافقت شركة السوق المالية السعودية (تداول) على الطلب المقدم من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية من فئة سبق إدراجها وفقاً لقواعد الإدراج وذلك بقيمة إجمالية تبلغ (19,800,075,000) ريال.

بإجمالي 7 مليار دولار المالية تعلن إتمام تسعير الطرح السابع من السندات الدولية بنجاح

أعلنت وزارة المالية من خلال المركز الوطني لإدارة الدين عن الانتهاء من استقبال طلبات المستثمرين على إصدارها السابع للسندات ضمن برنامج حكومة المملكة العربية السعودية الدولي لإصدار أدوات الدين .

ووصل المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب أكثر من 54 مليار دولار أمريكي وتجاوزت نسبة التغطية أكثر من سبعة أضعاف إجمالي الإصدار. وقد بلغ إجمالي الطرح 7 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 26.25 مليار ريال سعودي) مقسمة على ثلاث شرائح كما يلي 2.5 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 9.37 مليار ريال سعودي) لسندات 5 سنوات استحقاق العام 2025م، و1.5مليار دولار أمريكي (ما يعادل 5.62 مليار ريال سعودي) لسندات 10 سنوات استحقاق العام 2030م، و3 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 11.25 مليار ريال سعودي) لسندات 40 سنة استحقاق العام 2060م.

المملكة تتقدم في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2020م

أوضحت هيئة السوق المالية أن المملكة حققت تقدماً ملحوظاً في المؤشرات المتعلقة بالسوق المالية في تقرير التنافسية العالمي الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية للعام 2020م، والذي احتلت فيه المملكة هذا العام المرتبة (24) مقارنةً بالمرتبة (26) في تقرير عام 2019م، وحققت المرتبة (8) بين دول مجموعة العشرين G20. وفيما يخص المؤشرات المتعلقة بالسوق المالية، حققت المملكة قفزة في ترتيبها في مؤشر (رسملة سوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) إذ صعدت (24) مرتبة وذلك من المرتبة رقم (26) إلى المرتبة (2) عالمياً، كما تقدمت المملكة في مؤشر (الطروحات الأولية للاكتتاب العام) (32) مرتبة لتصل إلى المرتبة (4). ومن جانب آخر، تحسن ترتيب المملكة في مؤشر (سهولة الوصول إلى الأسواق المالية)، حيث صعدت (13) محققةً المرتبة (20) مقارنةً بالمرتبة (33) في العام الماضي، كما تقدمت (4) مراتب في مؤشر (حقوق المساهمين) لتصل إلى المرتبة (20)، وتقدمت (7) مراتب في مؤشر (توفير التمويل الكافي للشركات) محققة بذلك المرتبة (18) على مستوى العالم.

المركز الوطني لإدارة الدين يستعرض عبر لقاء افتراضي مع المستثمرين الدوليين جهود المملكة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا

استعرض الأستاذ فهد السيف الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لإدارة الدين عبر لقاء افتراضي مع مستثمرين دوليين يمثلون 20 دولة من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا والشرق الأوسط، الجهود التي بذلتها ولا تزال تبذلها حكومة المملكة لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا (COVID-19)

وناقش الرئيس التنفيذي خلال اللقاء الافتراضي مع المستثمرين الوضع الاقتصادي والصحي للمملكة في ظل الظروف التي يعيشها العالم من تداعيات جائحة فيروس كورونا (COVID-19) موضحاً كيف تمكنت حكومة المملكة من اتخاذ التدابير الاحترازية لتحقيق الأمن الصحي والاقتصادي في المملكة، والمبادرات الحكومية الرامية لتخفيف تداعيات جائحة (كوفيد-19) على القطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية، كما تطرق إلى الاستراتيجية التمويلية التي اتخذها المركز هذا العام لمواكبة المستجدات العالمية.

وتأتي هذه اللقاءات في إطار استراتيجية المركز الوطني لإدارة الدين في التعامل مع المستثمرين، والهادفة إلى تنويع وتوسيع قاعدتهم وتوثيق وتطوير العلاقات معهم بالتواصل الفعال، وخصوصاً في هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد العالمي.

تسجيل أسهم كأول إدراج مباشر في السوق الموازية

أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره المتضمن الموافقة على طلب شركة الأسمنت الأبيض السعودي "الشركة" تسجيل أسهمها لغرض الإدراج المباشر في السوق الموازية، والذي يُعد أول إدراج مباشر في السوق الموازية. وتعتبر السوق المالية السعودية أول الأسواق الخليجية التي تسمح بالإدراج المباشر. حيث يُمكّن الشركات من الإدراج مباشرة في السوق المالية من غير عملية الاكتتاب سواء للمستثمرين المؤسساتيين أو الأفراد. ومن خلاله ستتمكن الشركة من بيع الحد الأدنى المطلوب للسيولة في السوق المالية خلال مدة لا تزيد عن 12 شهر من تاريخ الإدراج. وسيقتصر تداول هذه الأسهم على فئات المستثمرين المؤهلين المنصوص عليهم في قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح الهيئة وقواعدها، وسوف ينشر مستند التسجيل قبل وقت كاف من موعد الإدراج.

هيئة السوق المالية تنشر عدد من اللوائح والقواعد المعدلة لاستطلاع مرئيات العموم

انطلاقاً من أهداف هيئة السوق المالية الاستراتيجية لتعزيز البيئة التنظيمية والإشرافية للسوق المالية، وبناءً على نظام السوق المالية، أصدر مجلس الهيئة ثلاث من القرارات لنشر مشروعات تعديل على عدد من اللوائح والقواعد التنظيمية لاستطلاع مرئيات العموم. وقد أصدر المجلس خلال الربع الثاني من عام 2020م، قرارته لنشر مشروع تعديل القواعد المنظمة للمنشآت ذات الأغراض الخاصة، ومشروع تعديل لائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري، ومشروع تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة لاستطلاع مرئيات العموم.

وتهدف التعديلات المقترحة على هذه اللوائح والقواعد إلى تنظيم وتطوير السوق المالية، وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال، وحماية المستثمرين، لتصبح سوقًا متقدمة تدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتزيد من كفاءة القطاع المالي.

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2020
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%18	%36	%28
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	-	6	3
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	%2	%6.4	%5
نسبة تغطية أنواع التأمين (%)	(الصحي)%38 (المركبات)%45	%33 %39.6	(الصحي)%45 (المركبات)%75
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%12	%16.19	=<%22
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%18	%57.28	=<%20
عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	%34	%39.71	=<%40
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)	%0	%82	%10

* باستثناء شركة أرامكو

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقا للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP

برنامج تطويـــر
القطاع المالي